

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٥٩

بشأن المخاتير وأعضاء مجالس الأحياء والقرى في الإقليم السوري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١٥ الصادر في ٢٩/٣/١٩٥٦ بشأن

مجالس الأحياء والقرى والمخاتير في الإقليم السوري ؛

وعلى القرار الصادر بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يمدد العمل بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ الصادر

في ٢٤ شوال سنة ١٣٧٧ و١٣ مايو سنة ١٩٥٨ ويعمل به لغاية تام ١٩٦٠

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به في الإقليم

السوري من تاريخ صدوره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ذي القعدة سنة ١٣٧٨ (١٠ مايو سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٩

في شأن إضافة فقرة جديدة إلى المادة ٢٩ من قانون الرسوم

والتأمينات القضائية الصادر في الإقليم السوري بالمرسوم

التشريعي رقم ١٠٥ تاريخ ٤/١٠/١٩٥٣

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى قانون أصول المحاكمات الصادر في سورية بالمرسوم التشريعي

رقم ٨٤ تاريخ ٢٨/٩/١٩٥٣ ؛

وعلى قانون الرسوم والتأمينات القضائية الصادر في سورية بالمرسوم

التشريعي رقم ١٠٥ تاريخ ٤/١٠/١٩٥٣ ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يضاف إلى المادة ٢٩ من قانون الرسوم والتأمينات

القضائية الصادر في الإقليم السوري بالمرسوم التشريعي رقم ١٠٥ تاريخ

٤/١٠/١٩٥٣ فقرة جديدة برقم ٢ نصها كما يلي :

٢ - إذا زادت قيمة الدعوى على ثلاثة آلاف ليرة سورية استوفى الرسم وفق أحكام المادة ٣٧ من هذا القانون .

مادة ٢ - يعطى رقم ٣ للفقرة الأخيرة من المادة المذكورة بدلاً من رقم ٢

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ذي القعدة سنة ١٣٧٨ (١٠ مايو سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩

محدد وصرف النفقات المتعلقة بالمشاريع الإنمائية

بالإقليم السوري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٩ بإعادة تنظيم درامة مشاريع الإنمائية

الاقتصادية وتمويلها في الإقليم الشمالي ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تعقد وتصرف النفقات المتعلقة بالمشاريع الإنمائية المعهود

بها بموجب القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٩ إلى الوزارات والإدارات

والمخيمات والمؤسسات العامة، وفق نظام مالي خاص دون التقيد بقانوني

ديوان المحاسبات ومجلس الدولة ونظام المحاسبة العامة وتعليماتها وسائر

القوانين الأخرى باستثناء أحكام المراقبة القضائية للنفقات من قبل ديوان

المحاسبات .

مادة ٢ - يعد النظام المالي المشار إليه في المادة ١ من هذا القانون

من قبل اللجنة الوزارية المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون رقم ٤٤

لسنة ١٩٥٩ ويصدق بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٣ - يعمل بالنظام المالي المعد من قبل اللجنة الوزارية

المذكورة من تاريخ إعداده .

مادة ٤ - تسمتى مؤسسة المشاريع الكبرى من أحكام هذا القانون .

مادة ٥ - يعمل بهذا القانون في الإقليم الشمالي من تاريخ ٧ شباط

(فبراير) ١٩٥٩ وينشر في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ذي القعدة سنة ١٣٧٨ (١٠ مايو سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر